الأمم المتحدة S/2024/573

مجلس الأمن

Distr.: General
31 July 2024
Arabic
Original: English

رســـالتان متطابقتان مؤرختان 30 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

يسرُّني أن أحيل إليكم طيّه المذكرة المفاهيمية المعَدّة لجلسة الإحاطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المعنونة "الحفاظ على الالتزامات المتعلقة بالمرأة والســـلام والأمن في ســـياق الخفض التدريجي المعجل لعمليات السلام"، التي ستعقدها سيراليون في 7 آب/أغسطس 2024، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس 2024 (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مايكل عمران **كانو**
السفير
الممثل الدائم

020824 020824 24-13923 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 30 تموز/يوليه 2024 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لجلسة الإحاطة التي سيعقدها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن بعنوان "الحفاظ على الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق الخفض التدريجي المعجل لعمليات السلام"، التي ستعقد في 7 آب/أغسطس 2024

أولا - معلومات أساسية

إن حفظ السلام هو أحد أكثر الأدوات المتاحة للأمم المتحدة فعالية في تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما، ويؤدي دورا حاسما في تهيئة الظروف الملائمة للاستقرار والسلام الدائم. وقد تبيّن أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤدي دورا إيجابيا في النهوض بالمساواة بين الجنسين، وقد أظهرت الأبحاث أن وجود هياكل الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن أن تسهم في تجنب تجدد التسليح في مجتمعات ما بعد النزاع وفي تحسين المساواة بين الجنسين على مدى فترة تتراوح بين 5 و 10 سنوات.

وقد برزت مرحلة الانتقال في بعثات الأمم المتحدة بوصفها محورا رئيسيا للاهتمام مع ما جرى من خفض تدريجي وإعادة تشكيل وإغلاق معجل للعديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في السنوات الأخيرة.

ومنذ عام 2014، أدارت منظومة الأمم المتحدة عشر عمليات انتقال في ثمانية بلدان[1]. ويكلّف مجلس الأمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بتنفيذ قراراته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن[2]. وتؤدي عمليات الأمم المتحدة دورا أساسيا في تيسير قيادة النساء وفاعليتهن، بما في ذلك مشاركتهن في مفاوضات السلام وآليات تنفيذ اتفاقات السلام والحوارات الوطنية والانتخابات. وهي تدعم رصد حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على انتهاكات حقوق المرأة والرد على الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة.

وتشارك المرأة في الأنشطة التي تقودها بعثات الأمم المتحدة في جميع مجالات تنفيذ الولايات، مثل إصلاح قطاع الأمن أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو الحد من العنف المجتمعي، وتستفيد من المشاريع ذات الأثر السريع، بدءا من بناء مراكز للمنظمات النسائية إلى تأثيث مدارس للفتيات.

وقد يؤدي التعجيل بعمليات الخفض التدريجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وإعادة تشكيلها وإغلاقها إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها النساء والفتيات. والحالات

(1) شمل ذلك إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي في عام 2014، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام 2017، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في عام 2018، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في عام 2019، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في عام 2020، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا بيساو في عام 2020، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في عام 2023، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال المرحلة الانتقالية في السودان في عام 2024.

(2) قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن هي 1325 (2000)، و 1820 (2008)، و 1888 (2009)، و 1889 (2009)، و 1960 (2010)، و 2106 (2013)، و 2122 (2013)، و 2242 (2015)، و 2467 (2019)، و 2493 (2019).

التي يجري فيها إغلاق بعثات الأمم المتحدة دون مرحلة انتقالية مخطط لها يمكن أن تعرض للخطر مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس والمساهمات الهامة على صعيد المساواة بين الجنسين والمرأة وعلى صعيد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويمكن أن تترك النساء والفتيات في خطر محتمل من غياب الحماية من العنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، ومن الاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان وصانعات السلام. وعندما لا تُحوّل الموارد المخصصة لإدارة هذه البعثات إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو الجهات الفاعلة الوطنية، فقد تشهد التدخلات التي تستهدف النساء والفتيات وكذلك المعرفة المؤسسية بأوضاع النساء والفتيات في هذه السياقات أيضا تراجعا حادا. وقد دعا مجلس الأمن أكثر من 300 امرأة من المجتمع المدني لتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن منذ عام 2004، وتزيد نسبة اللائي دعاهن منذ عام 2017 عن 90 في المائة. وقد تحدث عدد من مقدمات الإحاطات عن المخاطر المرتبطة بالخفض التدريجي المعجل.

ويسلط قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2242 (2015) و 2594 (2021) الضوء على ضرورة إجراء تحليل جنساني شامل وتوفير خبرات فنية في المسائل الجنسانية في جميع مراحل الانتقال، ويدعوان إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع المراحل المتسلسلة للبعثات. ويركز القرار 2594 (2021) بشكل خاص على أهمية ضمان إبراز المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن واستمراريتها في جميع جهود التخطيط لمرحلة الانتقال، ويطلب إلى الأمين العام ضمان إدماج احتياجات المرأة بشكل كامل في جميع مراحل ولاية البعثة وفي مرحلة الانتقال.

وستركز هذه الإحاطة على أثر عمليات الخفض التدريجي وإعادة التشكيل والانسحاب المعجّل لبعثات الأمم المتحدة على المرأة والسلام والأمن. ويشكل الاجتماع فرصة لجميع الدول الأعضاء لتبادل الرؤى والأمثلة المحددة بشأن ما يلي:

(أ) سبل دعم قيادة المرأة وفاعليتها من خلال مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة في العمليات السياسية وفي بناء السلام وغيرها من المراحل في عملية الانتقال وما بعدها؛

(ب) التدابير المتخذة لدعم الحماية من العنف الجنسي والجنساني؛

(ج) تدابير لينظر فيها مجلس الأمن والمجتمع الدولي من شأنها أن تكفل عدم التراجع عن المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين بعد رحيل عمليات الأمم المتحدة.

ثانيا - الأسئلة الإرشادية

تُستخدم الأسئلة التالية لتوجيه النقاش، ونشجع الدول الأعضاء على تناولها في بياناتها.

(أ) كيف يمكن لمجلس الأمن أن يدعم على أفضل وجه عمليات الانتقال المستدامة لبعثات الأمم المتحدة بما يشمل الوقت الكافي لنقل المهام إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني، وأن يضمن استرشاد عمليات الانتقال بتحليل للنزاع مراع للمنظور الجنساني وأخذها احتياجات النساء والفتيات في الحسبان؟

(ب) كيف يمكن أن تظل قيادة المرأة وفاعليتها والحيز المدني المتاح لها مؤمّنا للنهوض بمشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة في السياسة وبناء السلام والعمليات الأخرى كأولوية خلال مرحلة الانتقال وبعدها؟

(ج) كيف يمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ضمان حماية المرأة من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، خلال مراحل الانتقال وفي السياقات الجديدة لما بعد مرحلة الانتقال، وكذلك ضمان توفير الموارد والقدرات الكافية لحماية المرأة؟

(د) كيف يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم مشاركة ممثلات المجتمع المدني النسائي في مراحل الانتقال على أفضل وجه؟

(هـ) كيف يمكن لمجلس الأمن والآليات الأخرى الاستمرار في رصد حالة النساء والفتيات في هذه السياقات؟

(و) ما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لمنع الانخفاض الحاد في التمويل وفي التدخلات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن بعد رحيل بعثات الأمم المتحدة؟

(ز) كيف يخطط بلدكم تحديدا لدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بعد انسحاب بعثات الأمم المتحدة؟

ثالثا – شكل المناقشة ومقدمات الإحاطات والمشاركة

سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من:

- المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، سيما بحوث
- الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا؛
- ممثلة عن المجتمع المدني.